عند أقل مستوى منذ «30» نوفمبر الماضي

انخفاض النفط يضغط على الأسهم الخليجية

الدوحة - وكالات - **الوطن** الاقتصادي

رصد تقرير صادر عن شركة الماسة كابيتال انعكاساً سلبياً لتراجع أسعار النفط على أداء الأسواق الخليجية التي سجلت انخفاضاً في أنشطة التداول في الأسواق الإقليمية بشكل ملحوظ الأسبوع الماضي حيث احتلت أسواق الإمارات العربية المتحدة صدارة الخاسرين مع هبوط كل من أبوظبي بنسبة ٣٪ ودبي بنسبة ١,٨٪، تلتهما قطر التي أغلقت الأسبوع على انخفاض بلغ ٢,٦٪، في حين هبطت المملكة العربية السعودية بنسبة ١,٤٪.

● البورصة القطرية - [illegible]

وبحسب تقرير الماسة كابيتال، خلال الأسبوع فقد انخفض النفط بشكل حاد بنسبة 8.1 % ليصل إلى سعر متدن بلغ 51.37 دولار للبرميل يوم الجمعة الماضية، حيث بدأ هذا الانخفاض منذ يوم الثلاثاء الماضي على خلفية أنباء تشير إلى أن قرار زيادة إنتاج النفط الصخري أصبح على الطاولة، فضلا عن إشاعات أخرى انتشرت نهاية الأسبوع مفادها أن أوبك لن تستمر في تخفيض الإنتاج من أجل الحصول على حصتها في السوق.

مع المشهد القاتم الذي انتهى عليه الأسبوع الماضي، يتوقع خبراء الماسة كابيتال أن يتم التداول في الأسواق الإقليمية بشكل منخفض هذا الأسبوع مع تحلي المستثمرين بالمزيد من الحذر في ظل ترقبهم اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي المقبل.

أسعار النفط

وفي انخفضت أسعار النفط لأقل مستوى في ثلاثة أشهر رغم جهود منظمة أوبك الرامية لخفض إنتاج الخام نتيجة استمرار الزيادة في عدد منصات الحفر بالولايات المتحدة.

ونزل خام القياس العالمي مزيج برنت 39 سنتا أو ما يعادل 0.8 % إلى 50.88 دولار للبرميل وهو أقل مستوى منذ 30 نوفمبر وكان الخام قد أغلق في الجلسة السابقة منخفضا 1.8 % عند 51.37 دولار للبرميل.

وتراجع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 45 سنتا بما يوازي 0.9 % إلى 48.04 دولار للبرميل وهو أقل مستوى منذ 30 نوفمبر.

ويتجه برنت لانخفاض لليوم الخامس على التوالي وهي أطول موجة هبوط من نوعها منذ الرابع من نوفمبر والتي استمرت ستة أيام.

وفقد الخام خلال هذه الموجة 8.8 % من قيمته ليسجل أسوأ أداء منذ منتصف يونيو 2016.

ويتجه خام غرب تكساس الوسيط لتكبد خسائر لليوم السادس على التوالي حيث فقد 9.8 %.

ويأتي هبوط الأسعار مع زيادة منصات الحفر التي تنقب عن النفط في الولايات المتحدة ونمو مخزونات الخام في الولايات المتحدة أكبر مستهلك في العالم لتسجل مستوى قياسيا.

استراتيجية أوبك

وتخضع استراتيجية «أوبك» لتحقيق التوازن في سوق النفط ودعم الأسعار عبر تقليص تخمة المعروض العالمية خلال المرحلة الراهنة لاختبار احتمال قد تواجهه، بحسب تقرير لـ«بلومبيرغ».

ويهدف اتفاق «أوبك» الذي أعلن عنه نهاية نوفمبر لتحفيز عملية تقليل المخزونات العالمية، لكنه بشكل أو بآخر كان لذلك أثر جانبي غير مرغوب، وهو تزايد إنتاج الولايات المتحدة بشكل كبير وتعاظم مخزوناتها لأعلى مستوى على الإطلاق.

وبطبيعة الحال تسبب ذلك في تخلي أسعار الخام عن جزء كبير من المكاسب التي حققتها عقب الاتفاق، ومع تحول التركيز إلى ما ستقدم عليه المنظمة لاحقا، فهناك نقاط تحدد المسار الذي يتحول إليه سوق النفط وفقا لـ«أوبك» وهي التي تحسم مستوى 50 دولارا للبرميل، حيث هبطت أسعار خامي «برنت» و«نايمكس» بأعلى وتيرة خلال أكثر من عام بنهاية تعاملات الأربعاء 8 مارس وأعقب ذلك تراجع الخام الأميركي أدنى 50 دولارا لأول مرة منذ ديسمبر.

وقال مؤسس صندوق تحوط السلع البريطاني «Marlin Capital Management» «ريتشارد فوارتون»: إن السوق سيتحول في حالة من عدم اليقين الشديد لأيام عدة، لكن السؤال هنا هو إلى متى ستستمر هذه الحالة؟

وأضاف: يبذل أعضاء «أوبك» وغيرهم من المنتجين جهودا مضنية لإبراز درجة الامتثال المرتفعة لخطة خفض الإنتاج، ومن الغريب أن تنهار الأسعار الآن.

ومن ناحية أخرى كان الهدف من خفض المعروض هو قلب سوق النفط رأسا على عقب ليتحول إلى الاتجاه المعروف بالميل إلى التراجع، وهذا يعني أن الأسعار خلال المدى القصير ستكون أفضل مقارنة بتلك البعيدة، ما يضمن تزايد إيرادات «أوبك» دون منافسيها.

ومع ذلك انخفض الفرق بين أسعار خام «نايمكس» لشهر ديسمبر للعام الحالي والقادم، بينما عقود «برنت» الأقرب تسمية أشهر مازالت أيضا ضمن هذا الاتجاه.

وقال العضو المنتدب لشركة الاستشارات «بتروماتريكس» «أوليفيير جاكوب»: إن التشكك إزاء ما يحدث في السوق إنما يدل على أنه ما زال هشا للغاية.

ومن ناحية أخرى تتحول أسواق الخيارات أيضا بشكل متزايد نحو هبوط أسعار العقود المستقبلية، بينما الفرق في تكلفة عقود النفط الهابطة والصاعدة والمعروفة بـ«الانحراف» تحرك بحدة لصالح انخفاض الأسعار.

وأعقب ذلك تسجيل ثاني أعلى حجم تداول على الإطلاق لعقود الخيارات من خام «نايمكس» الأميركي يوم الأربعاء، حيث سعى المستثمرون نحو التحصن ضد انخفاض الأسعار.

ومن المؤكد أن تراجع الأسعار أدنى مستويات نوفمبر هو أمر ما كانت تنتظره «أوبك» عند إبرام اتفاق خفض الإنتاج، لذا يرى محللون أن هبوط الأسعار مؤخرا هو تحد أصيل في مواجهة تطلعات المنتجين.

وقال تقرير «بلومبيرغ» إن انخفاض الأسعار من شأنه اجتذاب المراهنين على المدى القصير، ما يشكل عقبة أخرى في طريق «أوبك» لدعم الأسعار، إلى جانب ذلك ارتفع عدد عقود خام «نايمكس» المعلقة إلى مستويات شبه قياسية تزامنا مع هبوط الأسعار، ما يعزز من الرهان على حدوث انخفاض أكبر.

وختم التقرير قائلاً إنه إذا ظل كل ما سبق ليس خطأ بالنسبة لـ«أوبك»، فهي تعيد

● بورصة نايمكس للنفط

«أوبك» أمام مفترق طرق وأكبر اختبار

التفكير فهناك أيضاً قصة فنية بعمر الالتفات إليها.

وكالة الطاقة

وفي المقابل قالت وكالة الطاقة الدولية إن خفض الإنفاق في أعمال التنقيب وإنتاج النفط على مدار الثلاث سنوات الماضية بفعل هبوط الأسعار، قد يتسبب في نقص إمدادات الخام خلال السنوات القليلة المقبلة.

وأضافت الوكالة في تقرير لها: «بينما انهارت أسعار النفط عام 2014 خفض المنتجون إنفاقهم سريعا، وهبطت استثمارات قطاع النفط والغاز بمقدار الربع خلال عام 2015 ثم بمقدار 26 % خلال عام 2016، كما تم إيقاف العديد من المشروعات الكبيرة».

وأشارت الوكالة إلى أنه في حال لم تتم الموافقة على مشروعات تنقيب جديدة من قبل الشركات فإن الطاقة الفائضة لـ«أوبك» ستنخفض وسترتفع معها الأسعار بشكل حاد. من ناحية أخرى، لفت التقرير إلى أن الولايات المتحدة أضافت 300 ألف برميل يوميا لإنتاجها منذ الصيف الماضي، مضيفا أن قطاع النفط الصخري خفض النفقات بمقدار 30 % خلال عام 2015 وبنسبة 22 % خلال العام الماضي، ما يعني أنه أصبح أكثر ربحية اليوم مقارنة بما كان عليه قبل انهيار الأسعار. ومع ذلك أوضحت الوكالة أن حتى مع الانتعاش الحالي في أعمال النفط الصخري هذا العام فإن استثمارات القطاع ستظل بعيدة كل البعد عن مستوياتها قبل انهيار الأسعار عام 2014.

تمديد الاتفاق

وفي نقلت وكالة الأنباء الكويتية «كونا» عن وزير النفط الكويتي عصام المرزوق قوله إن بلاده تؤيد تمديد اتفاق خفض إنتاج النفط الذي بدأ في أول يناير الماضي إلى ما بعد شهر يونيو.

وتخفض 11 دولة من الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» والبالغ عددها 13 دولة إنتاجها من الخام منذ أول من يناير بمقدار 1.2 مليون برميل يوميا في حين تقود روسيا المنتجين المستقلين الذين وافقوا على تقليص الإنتاج بنحو نصف حجم تخفيضات أوبك.

وقال المرزوق حول الكويت مع تمديد الاتفاق بعد يونيو وإذا تم هذا التوجه إلا سيعجل ذلك من عملية إعادة التوازن للسوق النفطية العالمية.

وأضاف أن تمديد الاتفاق «سيسهم في إعادة الأسعار إلى مستويات مقبولة للدول المنتجة والمستهلكة النفطية بشكل عام».

لكن الوزير أضاف قائلا «من السابق لأوانه الحديث عما سيحدث وسنتشاور مع الوزراء من الدول المعنية وسنناقش موضوع التمديد كأحد الخيارات المستقبلية».

وقال المرزوق إن عملية إعادة التوازن للسوق العالمية «تتطلب المزيد من الوقت والجهد»، ولفت إلى ظهور «بيانات إيجابية جدا حتى الآن». وقال إن نسبة التزام الدول بخفض الإنتاج زادت من نحو 80 % في يناير الماضي إلى 95 % خلال فبراير وفقاً للبيانات الأولية المتوفرة حتى الآن.

وقال إنه بمقارنة متوسط إنتاج دول منظمة أوبك وصادرات النفط الخام في الربع الرابع من 2016 مع متوسط إنتاج الربع الأول من 2017 «يظهر وجود انخفاض بمعدل 1.2 مليون برميل يوميا بحسب المصادر الثانوية».

وأضاف أنه واثق من التزام جميع الدول المشاركة في الاتفاق قائلا «على ثقة في التزام جميع الدول بهذه الاتفاقية التي سنلاقي ثمارها خلال الأشهر القليلة المقبلة».

وقال الوزير إن ارتفاع مخزون النفط الخام في الولايات المتحدة هو السبب وراء الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط خلال الأسبوع الماضي، لكنه شجع أيضاً الشركات الأميركية على زيادة الإمدادات.

وقالت روسنفت «بات من المؤكد أن النفط الصخري الأميركي أصبح وسيظل المنظم الجديد لأسعار النفط العالمية في المستقبل المنظور». وأضافت «هناك مخاطر كبيرة في أن الاتفاق الذي تقوده أوبك لن يجري تمديده ليس فقط بسبب المشاركين الرئيسيين لكن أيضا بسبب اتجاه الإنتاج في الولايات المتحدة التي لن ترغب في المشاركة بأي اتفاق في المستقبل القريب».

ووافقت روسيا على المشاركة في تخفيضات إنتاج أوبك أواخر العام الماضي رغم معارضة مبدئية أبداها إيجور سيتشن رئيس روسنفت وأحد أقرب حلفاء الرئيس فلاديمير بوتين.

وقالت روسنفت «نعتقد أنه في الأمد الطويل ستعمل آليات الطلب على النفط العالمي ونقص الاستثمار خلال فترة انخفاض القلق للأسعار في تحقيق التوازن بالسوق لكن مخاطر تجدد حرب الأسعار لا تزال قائمة».